مجلة آفاق علم الاجتماع المجلد 13 العدد 2 /ديسمبر 2023 ص ص 57- 68
ر ت م د: 1112-8259 ر ت م د إ: 2600-6855

الأسرة المعاصرة جدليات القيم وحروب البيوتكنولوجيا الجديدة

Contemporary family dialectics of values and new biotechnology wars

د. اوسرير محمد*
جامعة البليدة 2- علي لونيسي، الجزائر
mastergree2020@gmail.com

تاريخ الإرسال:2023/05/24 تاريخ القبول:2023/09/26 تاريخ النشر:2023/12/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة التغيرات التي فرضها التطور التكنولوجي والبيولوجي على الأسرة، والكشف عن حقيقة الإنسان اللا أسري الذي تسعى تكنولوجيا الاتصال والبيوتكنولوجيا فرضه مستقبلا كبديل للأسرة.

قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي لمقاربة المنتج المعرفي حول الموضوع لاستقراء مستقبل الأسرة.

خلص البحث إلى أن تكنولوجيا الاتصال والبيوتكنولوجيا تعمل على فرض القيم الفردانية على حساب قيم الجماعة، وبالتالي تتجه الأسرة إلى التفكك بنيويا ووظيفيا.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، القيم السائلة، الإنسان اللا أسري، المجتمع المصنع، البيوتكنولوجيا.

Abstract:

This research aims to know the changes that technological and biological development has imposed on the family, and to reveal the truth about the non-family person that communication technology and biotechnology seek to impose in the future as an alternative to the family.

We employed the descriptive analytical approach to approach the knowledge product on the subject to extrapolate the future of the family.

The research concluded that communication technology and biotechnology impose individual values at the expense of group values, and the family tends to disintegrate structurally and functionally.

Keywords: family, liquid values, non-family person, factory society, biotechnology.

*المؤلف المرسل

1– مقدمة

يبدو جليا بأنه لا يمكن إغفال علاقة التلازم القائمة بين القيم والأسرة، فاعتبار الأسرة مؤسسة تنشيئية تربوية لا يستكمل معناه العملي العميق إلا من خلال الاستناد على مرجعيات قيمية توافقية، فحالة التفاعل الثقافي الاجتماعي المتعدد الأوجه الذي تثيره القيم يتيح للأسرة الاستفادة من القدرة على بناء هوية تأسيسية لها، بحيث تتمكن من تحديد مظهرها التربوي والعلائقي وتتمكن منضبط طرائق بناء فعلها الاجتماعي العام، وفي هذا الوضع تكون منظومة القيم الاجتماعية متضمنة في جميع مخرجات الأسرة وتجلياتها السلوكية الاجتماعية اليومية، ونحن هنا لسنا بصدد الإشارة إلى موقف تنميط نسق الفعل الاجتماعي الأسري وإنما نحن بصدد الالتفات إلى الإطار المرجعي الذي تتفاعل فيه وبه متطلبات الحياة الأسرية برمتها، لذا يظهر بأنه لابد من المرور على تفكيك القيم الاجتماعية لفهم نسقية الفعل الاجتماعي الأسري في جميع صوره، غير أن هذا الاستحقاق ليس سهل المنال في ظل فرط التغيرات الاجتماعية الكبرى التي تفرضها التكنولوجيا الكاسحة والجارفة لكل التقليديات المهيمنة وإحالتها إلى المراجعة أحيانا وإلى التقاعد الإلزامي أحيانا أخرى، فثورة المعرفة المعاصرة لا تتوانى في فرض قيمها الجديدة ومجابهة التراث القيمي وإزاحته عنوة عن المشهد الاجتماعي الكبير وحصر وجوده شيئا فشيئا، وضمن عمليات الإزاحة هذه تجد الأسرة المعاصرة نفسها محل صراع وتجاذبات واستخدامات متعددة المصالح والارتباطات، ويفرض عليها واقعا جديدا سيتعبها كثيرا وهي تحاول الاستجابة لمتطلباته المتقلبة والمنفلتة باستمرار. ومن خلال كل ما سبق يأتي هذا البحث للإجابة عن التساؤل الآتي: ما هو مستقبل الأسرة في ظل فرط تطور تكنولوجيا الاتصال والبيوتكنولوجيا؟.

تمحورت أهداف البحث في معرفة التغيرات التي فرضها التطور التكنولوجي والبيولوجي على الأسرة، وكذا معرفة حقيقة الإنسان اللا أسري الذي تسعى تكنولوجيا الاتصال والبيوتكنولوجيا فرضه مستقبلا كبديل للأسرة.

2 –الأسرة بنيات تقليدية ثابتة أم بنيات متحركة

لم يعد من السهل اليوم الحديث عن نمط واحد من الأسرة كما لم يعد من السهل التعامل بسلم قيمي محدد بداخلها، كما لم يعد من السهل التعامل معها من طرف محيطها الخارجي، ذلك أن الأسرة المعاصرة خاصة في المجتمعات الغربية أصبحت لا تتشكل في بنية محددة وثابتة بل سرعان ما تتخذ لنفسها تشكلات بنيوية جديدة ومتفردة، فموقف المرواحة في تشكل معين يعد حالة تناقضية مع التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية الكبرى التي تسيطر على مجتمعات ما بعد الحداثة ومجتمعات المعرفة، ومن هنا تأخذ العملية التربوية التنشيئية الأسرية مسارات متعددة في طرقها وموضوعاتها ومسؤولياتها وحدودها، فالانتقال البنيوي ترتب عنه انتقالا وظيفيا بدأت تظهر معالمه على مستويات الأدوار والمكانة والعلاقات الداخلية وطبيعة العلاقة مع المجتمع والهوية الثقافية والدينية، وعلى أثر هذه التحولات بدأ مفهوم الأسرة المعاصرة يأخذ معنا تجزيئيا ينفصل تدريجيا عن الطبيعة التقليدية، بحيث تغلبت الهويات الفردية والحريات الشخصية والروح الاستقلالية وتشكلت بداخل الأسرة العوالم الانعزالية، وتلك مؤشرات دقيقة تحيلنا إلى تفكك البنية الوحدوية للأسرة المعاصرة واستبدالها ببنيات ذاتية فائقة الصغر لا تعدو أن تكون مجرد ترتيب لأفعال تعبر عن طموحات فردية ليس إلا، غير أن الاستمرار في هذا المسار سيضع الأسرة كما كنا نعرفها في حالة اغتراب حقيقي، فالقوانين المدنية المعاصرة ومنظمات الدفاع عن حقوق

الإنسان تدفع بتسارع كثيف نحو مزيد الفصل بين الفرد والأسرة بل ومحاصرة هذه الأخيرة والتقليل من فاعليتها الاجتماعية.

إن تشبع المجتمعات المعاصرة بالمادية الاستهلاكية وتبنيها لخيارات الحرية والاستسلام للتكنولوجيا وطن إلى حد بعيد فكرة إمكانية التخلي عن الأسرة أو على الأقل إعادة صياغة بنيتها باستمرار، فيبدو واضحا اليوم أن التركيز يتجه نحو التفكير في الإنسان الفرد (نيكولاس، 2010، ص 309) بدلا من التركيز في الإنسان الاجتماعي، فمقتضيات الفردانية تعمد إلى محاصرة أدوار الأسرة بما يترتب عن ذلك من تحويل بنيتها الأساسية إلى بنية متحركة، ليس بمفهوم التطور والتكيف وإنما بمفهوم التفكك والتلاشي التدريجي، بمعنى أن تقديس الفردانية والاستهلاكية والسعي لفرضهما كنظام ثقافي واجتماعي جديد مهيمن يشتمل على إدارة جملة من الإزاحات للمؤسسات التقليدية وعلى رأسها الأسرة، والتوجه نحو صياغة نماذج جديدة من أشكال الأسر التي تخدم الأطروحات السياسية والاقتصادية التي تقود العالم اليوم ومستقبلا، وعلى هذا الأساس فإن التوافقات المفترضة بين متطلبات اللبرالية المعولمة والأسرة تقتضي بالضرورة تقديم الأسرة للكثير من التنازلات والتخلي عن أدوارها التربوية والحمائية لصالح الإنسان الفرد الذي عليه أن يتمرس أكثر في استخدام حريته والحد من اعتماديته على الأسرة، وضمن هذا المنوال التصاعدي فإن الأسرة لن تستمر في نفس قوالبها البنيوية بل ستتغير باستمرار لتبتعد نهائيا عن قوالبها التقليدية، بحيث تضيق فيها الفوارق الحقوقية بين الذكورة والأنوثة وتتقلص السلطة الوالدية خاصة مع الأبناء الشباب وتتغلب العلاقات القانونية الوضعية على العلاقات الأخلاقية الفطرية والعلاقات التبادلية الاستهلاكية على العلاقات الاجتماعية، وبهذه النمذجة الجديدة تتحول بنيوية الأسرة المعاصرة إلى تفريع ليبرالي ضمن جاذبية تستقطب كل شي لخدمتها، فالرمزية الإشباعية التي تروج لها اللبرالية المعولمة تغري بعدم الحاجة للأسرة، فالمؤسسات التي تتيحها هذه اللبرالية تتكفل بتوفير الإشاعات المختلفة من التعليم والتثقيف وبناء سلم القيم والرعاية الصحية والتغذية وغيرها، ومن خلال هذه المؤسسات الخدمية البديلة تتجذر تدريجيا بنية جديدة للأسرة وفقا لمصفوفة أهداف مبلورة سلفا، ليتم بعد ذلك المرور إلى بنية جديدة وفقا لمتطلبات رغبة اللبرالية في توسيع انتشارها وهيمنتها،ولأجل الوصول إلى هذا الهدف يتم إعداد الإنسان الفرد تعليميا وإعلاميا وتوجيهه نحو الاستقلال عن الروابط المجتمعية والأسرية، فالمجتمعات الصناعية المعاصرة ذات الطبيعة المدنية والمعقدة قانونيا ومهنيا واقتصاديا تدفع الأفراد نحو الاعتماد أكثر على أنفسهم وتقليل حاجتهم للأسرة، وتدفعهم أكثر إلى خفض نسبة اعتمادهم على الآخرين فيما تعلق بحمايتهم الجسدية وتناولهم للفرص المتاحة وكل ما يتعلق بالمساعدة في اتخاذ القرارات(نوربرت، 2014، ص 154) وبهذه الكيفية تجد الأسرة المعاصرة نفسها على هامش الحياة الاجتماعية وغير قادرة على مزاولة أدوارها الطبيعية المعهودة.

ولعله من الحكمة هنا الإشارة إلى أن الانتقال الاجتماعي الرهيب من الأسرة التقليدية نحو مرحلة ما بعد الأسرة يشكل طفرة مدمرة للميراث القيمي الإنساني ومنعرجا أخلاقيا مأساويا بحق الوجود البشري كما عهدناه، ذلك أن البدائل القيمية والأخلاقية والتربوية والثقافية التي تقترحها اللبرالية المعولمة لا تراعي الإنسان في جوهره العاطفي والوجداني والروحاني وإنما تراعي مصالحها فقط، فالإنسان المنتج عولميا خارج نطاق الأسرة ما هو في الحقيقة إلا آلة إنتاجية واستهلاكية تستخدم لتوسيع نفوذ اللبرالية المعولمة وتكريس مشروعها المادي الصرف، ففكرة إنتاج الإنسان الكوني الذي يفكر بطريقة واحدة ويتغذى من معين ثقافي واحد ويتكئ على مرجعيات عقلية وضعية واحدة تقود في محصلتها إلى الإلغاء الكلي للأسرة، وبذلك تتحول الشركات العملاقة ومن يقف وراءها من مخابر ونخب إلى مرجع واحد لصناعة المزاج الاجتماعي الجديد، وهو في

الحقيقة مزاج لا ينفصل عن إعادة إنتاج نفس اللحظة التاريخية والاجتماعية التي تخدم اللبرالية المعولمة وتفضي إلى مزيد من التهديدات في حق الأسرة.

وإذا كانت فكرة البنية سوسيولوجيا تنشغل كثيرا بفرضيات القدرة على التكيف والتعلم والاستعدادات المتنوعة على بناء فعل عضوي بمعاني داخلية تتماهى مع ضرورات النسق بحسب المنظورات التحليلية البارسونية،(جورج، 2021، ص 219) فإن الأسرة المعاصرة تجد نفسها أمام تحديات متتالية تفرض عليها تطوير آليات ذاتية للتكيف والتعلم كضرورات وجودية قصوى، فمستويات التغير وتدفقاتها المتجددة والمتسارعة تواليا تتطلب ليونة متناهية الدقة من طرف الأسرة، تسمح لها بتطوير وعيها بالواقع المتجدد وبناء حمائية تخلصها من وضعية التبعية والانقيادية التي يفرضها المد اللبرالي المعولم، ويبدو أن هذا التحدي ليس سهلا تماما، لكنه قابل للتشكل والانتشار إذا تحول إلى مشروع اجتماعي استراتيجي تؤطره النخب المثقفة وتدافع عنه منظمات المجتمع المدني والحكومات المعتدلة، وهنا يجرنا الحديث إلى حركية التاريخ وشرطياتها المتقلبة، لأن التفكير في المستقبل والشروع في بنائه وتمثل شكلانيته المتصورة لا يمكن الوصول إليه دون استمداد العون من الواقع الموجود، وهنا تجد الأسرة ومن يناصرها السانحة التاريخية المناسبة لتكرس نفسها كمعطى اجتماعي أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فالأسرة لا يمكن أن تستنفذ أغراضها المركزية في مستوياتها العضوية والتربوية والعاطفية والاجتماعية الثقافية، لذلك فكل الاستلهامات المحددة للطبيعانية التي سيكون عليها الإنسان المستقبلي لا يمكن أن تتملص من استمرارية الأسرة في المحافظة على النواة الصلبة لبنيتها وبالتالي استمراريتها في القيام بأدوارها ولو في حدودها الدنيا،مما يسمح لها باكتساب القدرة على المقاومة وتحويل بنيتها المتحركة إلى ميزة تسمح لها بالتكيف واستدراج التغيرات لصالحها.

3 – القيم وقياس الجودة الأدائية للأسرة

يمكننا أن نستلهم الكثير من التصورات والمعاني عند استحضارنا لمفهوم القيم، فهذا الأخير يتشابك بشكل معقد مع عديد الظواهر والممارسات الاجتماعية، لذلك لا يبدو غريبا أن ترتبط الأسرة بمنظومة قيمية تصنع هويتها وملامحها وتفاعلاتها المختلفة، غير أن البعد العميق الذي يحكم ترابطية الأسرة بالقيم هو توظيف القيم لبناء الذات الأولية للأسرة، فإذا كانت الأسرة تسعى ابتداء لتحقيق التناغم بداخلها عبر بناء ذوات أبنائها (إيفا، 2021، ص 41) فإنها لن تتمكن من تحقيق هذه الغاية الحساسة إلا بعد أن تتمكن القيم الاجتماعية من صقل ذاتها بالشكل الذي يرضي المجتمع ويسمح له بتمديد عمر نظامه الثقافي العام، فالمعادلة الدقيقة المحددة لطبيعة هذه العلاقة إنما هي مرتبطة بجودة الفهم من جهة وبجودة تحويل الفهم إلى أداء من جهة أخرى، وبمعنى آخر فإن التجربة الأسرية في جميع تفاصيلها لا يتم تمامها إلا من خلال القدرة على استيعاب القيم واستخلاص جوهرها ومن ثم إعادة استحضارها كواقع ضمن تعاملاتها اليومية، والمؤكد هنا أن الأسرة لن تكون مؤسسة اجتماعية رشيدة إلا في كنف التعاطي مع القيم بحسب التسويق الذي يروج له المجتمع ووفقا للمخرجات التي تضبطها القوى المتحكمة فيه، لذلك يمكننا اعتبار أن الصورة المثالية المتخيلة عن القيم الاجتماعية سوف تتلاشى تدريجيا حينما تتأرجح القيم بين استعمالات تتغير بحسب الحاجة وتتناقض مع معطياتها المثالية الأولية، وهذا ما يمكن أن نعتبره المدخل الأساسي للمآزق الخطيرة التي تضعضع الأداء الأسري وتنشئ المشكلات الأسرية المتعددة، ولكي نفهم هذه العلاقة نحتاج إلى التشريح الثلاثي التالي:

3-1- القيم المعاصرة شفرات متعددة

من الواضح اليوم أن القيم لم تعد قطيعيات جامعة ونهائية الدلالة، فمن سمات المجتمعات المعاصرة الموغلة في الاستهلاك التكنولوجي والمتشظية بنيويا وعلائقيا سرعة استهلاكها للقيم الجديدة وسرعة التخلي عنها والانتقال إلى غيرها من القيم المستحدثة في نفس الوقت، مما يجعل من القيم حالة استهلاكية هي الأخرى وفي حالة إنتاج وتوليد مستمر وغير مكتمل، بمعنى أن القيم بهذا الشكل لا تعدو أن تكون مجرد إيحاءات لصناعة الدافعية نحو تبنبي خيارات اجتماعية واقتصادية وتدعيم السياسات المنتهجة، أو هي من الكماليات الثقافية التي لا تعرف الثبات(ديفيد، 2007، ص 79)، وفي كنف هذه التوليفة القيمية تتشكل مختلف الأداءات داخل الأسرة وتتلون بتلويناتها المتحركة، وعندما يتمثل الفعل الاجتماعي الأسري هذه الشفرات القيمية المتحولة دوريا يغدو فعلا متحررا وغير قابل للانضباط بهوية محددة، لذلك تظهر الأداءات الأسرية المعاصرة مفككة ومسلوبة الرمزيات وغير مكتملة البناء وغير قادرة على استيعاب المتغيرات الدؤوبة، الأمر الذي يزيد من عزلتها ويعمق وضعية الاغتراب لديها.

3-2- الاستبدال القيمي لأجل أسرة مبتكرة

أصبح في حكم المعلوم اليوم أن الثورات العلمية التكنولوجية والصناعية المتوالية تبني مجتمعاتها الخاصة، فالقدرة على ابتكار المعارف وتراكم السلطات ينتهي تاريخيا بتجارب مجتمعية مستحدثة وغير مسبوقة(ألان، 2020، ص 171)،لذلك لم يعد المجتمع صورة تقليدية متوارثة ومتداولة عبر أجيال كثيرة وطويلة الأمد، فالمجتمع استسلم حينا لحكم رجال الدين وحينا للإقطاع وحينا ثالثا للصناعيين الرأسماليين واليوم استسلم طواعية لملاك تكنولوجيا الاتصال وحلافائهم من الرأسماليين الجدد والسياسيين والإعلاميين، وفي كل حالة استسلام يبتكر المهيمنون نمطيات مجتمعية تكرس سيطرتهم ونفوذهم، ووفقا لهذه المتوالية فإن الأسرة بدورها تخضع لنفس منطق إعادة الابتكار الذي يجري على المجتمع برمته، فالقيم اللبرالية المعولمة لا تفتأ تستدرج الأسرة الإنسانية المعاصرة إلى عالم الاستهلاك الفائق وتشييئ الأخلاق، أي أننا أمام مرحلة جديدة تشهد سعيا حثيثا لإيجاد أسرة مبتكرة لا تتحكم في نفسها وحاجياتها بل يصنع لها ذلك من خارجها، ولأجل ضبط الأسرة المبتكرة على منوال المسيطرين الجدد يتم الإسراع في عمليات الاستبدال القيمي، ومن المعالم الكبرى لهذا الاستبدال استبدال التضامن بالأنانية والجماعة بالفردانية والولاء بالاستقلالية والانتماء بالحرية والعلم بالتقنية والزواج بالمخادنة والعاطفة بالشيئية والروحانية بالمادية، والمتوقع المنطقي ضمن هذا الاستبدال القيمي هو تغير منحى الأداء الأسري في اتجاه المزيد من التهميش.

3-3- حياد القيم أي أداء للأسرة

الموقف من القيم لا يتوانى في التغير بحسب الاستخدام البراغماتي لها، فمن الشائع اليوم الحديث عن القيم التقليدية والقيم المعاصرة والقيم المتجددة والقيم السائلة، فالقيم لم تعد تتحدد وفقا لمفهومي الخير والشر بقدر ما أصبحت تتحدد وفقا لمفهوم الربحية والنفوذ والسيطرة، وبهذا فالوضع ألاستخدامي الربحي هو المخول بتحديد منظومة القيم المعول عليها في كل مرحلة، وتبعا لهذا النسق التراجعي في حيوية وأهمية القيم بالنسبة للمجتمعات الصناعية المعاصرة فإننا نلاحظ تصاعد المد الذي يسعى لترسيم حيادية القيم، ومرد ذلك يرجع بالأساس إلى استحالة التقابل بين موجة الإيديولوجيا المادية الاستهلاكية والتمرد على الفطرة البشرية مع القيم الإنسانية التي تمثل موقف التسامي الأخلاقي والاجتماعي كتمظهر أساسي للفطرة البشرية السليمة، وبتعبير "لوكاش" فإن الموقف من القيم الإنسانية يأخذ شكل الانطباعية ودرجة عالية من العلمنة(جيروم، 2007،

ص 35) فإن هذا الانطباع يسير بالقيم نحو الحيادية والعزل عن إدارة الحياة الاجتماعية بما فيها الحياة الأسرية، وما يؤكد هذا الوضع تماما هو التعقيد الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة التي أمعنت في التخلي عن إلتزاماتها وألقتها على عاتق الأفراد استسلاما لموجة الحرية والاستقلالية والمسؤولية الفردية(جيروم، 2007، 103)، الأمر الذي يزيد من حيادية القيم وتحويلها إلى مسألة شخصية غير قابلة للتعميم وقيادة المجتمع، وكنتيجة لهذه الوضعية فإن الأداءات الأسرية ستجد نفسها أمام وضع استثنائي يتمثل في حيادية القيم اجتماعيا بسبب الطابع الفرداني للقيم المعاصرة، وبالتالي ستتحول التنشئة الاجتماعية الأسرية إلى عملية هامشية لأنها غير قادرة على إرساء نسق قيمي راجح يعيد إنتاج النظام الثقافي الاجتماعي ويبسط هيمنة القيم كقوة ضابطة للمجتمع، وتبعا لهذا فإن الأسرة المعاصرة ستجد نفسها غير منتجة للقيم كمؤسسة اجتماعية وإنما ستتحول إلى مجال تتحرك فيه تجليات قيمية فردانية تتعاطى مع المجال الاجتماعي المشترك بحسب طموحاتها وليس بحسب قيمته الاجتماعية والأخلاقية المفترضة.

وبعد هذا التشريح لا بد من التنويه إلى ملاحظات أساسية حتي يكتمل التحليل،بحيث تقودنا الملاحظة الأولى مباشرة إلى التأكيد بأن تحول القيم لا يعني بالضرورة انتهاء صلاحيتها في كل الحالات وفي كل المجتمعات، فاعتبارات التطور والتغيرات الاجتماعية الكبرى لا تفضي بالضرورة إلى زوال القيم لكن تحولها إلى وضعيات مغايرة قد تكون فيها أقل ظهورا وأقل تأثيرا، فلا أحد بوسعه إنكار دور القيم الثقافية في تحريك جملة التحولات الكبرى، فاللبرالية المعولمة ما هي في حقيقة الأمر إلا تجليات لقيم غربية علمانية ورأسمالية، هذا ما يقودنا إلى مؤدى الملاحظة الثانية التي تشير إلى حيوية القيم وقدرتها على الانبعاث من جديد على فترات مختلفة، فنزعة العداء ضد القيم التقليدية على وجه الخصوص تولد في الكثير من الأحيان مقاومة غير منتظرة وتشددا من طرف جهات ومؤسسات اجتماعية محافظة حتى داخل المجتمعات الغربية الأكثر تطورا والأكثر غرقا في الثورة الصناعية التكنولوجية، والتي لا تتوانى في إعلان رفضها لتدمير الأسرة والروابط الاجتماعية التقليدية ورفضها أيضا للمثلية والإجهاض والتحول الجنسي وغيرها، أما الملاحظة الثالثة فتشير إلى أن نمط السيطرة الذي تحاول النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية فرضه على المجتمعات قادها إلى صناعة قيم بديلة بما يعني عدم قدرتها على صناعة عالم بلا قيم، ولعل بيار بورديو يشير إلى هذا المعنى في تحليله لقدرة القيم المدرسية العلمية على إيقاف زحف الصراعات السياسية والعرقية بين البرجوازيين والمثقفين(لويس، 2014، ص 207) بما يعني أن القيم في أي مستوى كانت تستطيع أن تلعب دورها الاجتماعي، لكن لا يمكن أخذ هذا الطرح كمسلمة نهائية، بل إن الوضع الجديد للقيم هو وضع صراعي تتصادم فيه مع مناوئين كثر، لذا يتحتم عليها إلتزام الليونة واكتساب مهارات التكيف والتجاوب مع تطلعات المجتمع المتجددة، وعلى ضوء هذا الوضع الطارئ فإن الأسرة وبلا خيار يذكر تجد نفسها مضطرة للتعامل مع هذا الوضع، ليس من جهة المواكبة فحسب ولكن من جهة بناء نزعة تنشيئية ونمطية علائقية جديدتين تسمح لها تطوير أداءاتها المختلفة واستمرار فرض مكانتها الاجتماعية المستحقة وتأكيد أدوارها الاجتماعية الحساسة والمصيرية ومجابهة النزعات التحيدية للقيم، فالأسرة اليوم تقف في مفترق الطرق لأنها مضطرة لاستخدام ذكائها الاجتماعي وقوتها الاعتبارية والأخلاقية لضمان تناسل قيمها التي تسمح لها بالبقاء والاستمرار من جهة، وتسمح للمجتمع بتحقيق التوازن المطلوب من جهة أخرى.

4 – ثورة البيوتكنولوجيا، نهايات الأسرة وتدفقات القيم السائلة

مسارات التطور العلمي الفائقة السرعة والمخترقة لكل الحجب الاجتماعية والثقافية والمفككة لكل العقلانيات السابقة لا يبدو أنها ستتوقف عند حدود معينة، بل وتواصل إشهار تجربتها الاستئصالية لكل ما يعتبر موروثا ويدخل في خانة التقليدي، وتعتبر الثورة البيولوجية والثورة

الاتصالية والمعلوماتية أحد أبرز الثورات العلمية المعاصرة التي ألحقت وستلحق تغييرات جذرية عميقة وغير مسبوقة على الأسرة، فمع القدرة على الوصول إلى الجينات والتعامل مع الخلايا الجذعية فقد أصبح من المتاح اليوم إعادة هندسة البشرية بيولوجيا والتحرر من الكثير من التعاملات الأسرية المألوفة، بحيث أصبحت التوقعات المستقبلية تتصور مشهديات اجتماعية خالية من الزواج التقليدي والإنجاب الطبيعي وعلاقات المساهرة ودورة التناسل الطبيعية والمصاريف الأسرية الموجهة للعناية الصحية وتلاشي مفهومي الذكورة والأنوثة ونهاية الدورة العادية لحياة الأسرة كما عهدناها دوما، فالفيض العلمي البيولوجي لا يراعي المسائل الاجتماعية الأخلاقية بل يعمل على تفتيت المألوف وتحويل الخيال العلمي الصرف إلى حقائق ميدانية معاشة(الحفار، 1984، ص 98) وترسيخ إرادة المخابر البحثية الراكضة خلف توسيع الربحية، وعادة ما تكون الأدوار الأسرية هي الضحية الأولى وتدفع الثمن من كينونتها ووجودها، ولا نفشي سرا إذا قلنا أن الطبيعة الحميمية للأسرة لا يمكن أن تعوضها البيوتكنولوجيا الأمر الذي سيجعل من الإنسان اللا أسري إنسانا بليدا عاطفيا لأنه مصنع بيولوجيا، وبالتالي لا يكون بوسعه القيام بأدواره التربوية خاصة في ملامحها الوجدانية الإنسانية والنفسية، الشيئ الذي ينبئ بتضخم الجمود الوجداني والعاطفي وميلاد الإنسان المادي المحض والفرد الحيادي الذي ينتمي لفرديته أكثر مما ينتمي لمجتمعه وأسرته، وبذلك تتراكم أسباب تفكك الأسرة وانحصار وجودها.

إننا إذ نتحدث عن توغل البيولوجيا في اختراق قوانين الطبيعة البشرية المادية والاجتماعية، وتوغل تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية في تحديد جوهر العلاقات الاجتماعية والاتصال الاجتماعي، فإننا نتحدث عن إعادة تدبير علاقة جديدة بين الفرد والقيم وبديهيات الثقافة الاجتماعية، وما يجره ذلك من تأسيس لواقع اجتماعي جديد تفقد فيه الأسرة جاذبيتها إلا ضمن حدود ضيقة جدا، بحيث ينكمش التلامس بين الفرد وأسرته في وقت مبكر وتشرع التجاذبات الثقافية في تفكيك القوانين الاجتماعية التقليدية واستبدالها بالقوانين الجديدة التي تفرضها المعجزة البيوتكنولوجية الخارقة، ومن ذلك أن العلاقات الجنسية الطبيعية لم تعد شرطا وحيدا للإنجاب، فالبيولوجيا تتيح خيارات كثيرة في هذا المجال بداية من أطفال الأنابيب إلى استئجار الرحم إلى البنوك المنوية ووصولا إلى الاستنساخ وإنتاج الإنسان المعدل جينيا، فكل هذه الحلول والبدائل تفضي اجتماعيا إلى تقويض ظواهر اجتماعية برمتها وعلى رأسها ظاهرة الوالدية، فتزايد التخلي عن الإنجاب بالطرق التقليدية سيجعل من الأمومة والأبوة عمليتان اجتماعيتان آيلتان للزوال مع كل ما يحيط بهما من قيم وأخلاقيات وآداب وحقوق وواجبات وعلاقات حميمية ونسقيات تفاعلية تربوية وتنشيئية كثيرة ومهمة، وستدفع المجتمع إلى اختلاق مهن جديدة يستعير بها عن هذا الانحسار، فلم يعد غريبا اليوم وفي الكثير من المجتمعات الحديث عن الأم البديلة والأب البديل، بل والحديث عن مؤسسات رسمية بديلة عن الأسرة، لكن ليس من السهل مطلقا إنجاز هذه البدائل، لأن الوالدية لا تتعلق بتوريث الجينات البيولوجية فقط وإنما الوالدية تتعلق بتوريث السلوك والطباع والأمزجة والقيم والمعايير وحتى محددات الشخصية، مما يجعل من التدخل البيولوجي الذي شرع فيه يصطدم بحقائق ثابتة تؤكد بأن الوالدية هي جذب فطري وارتباط روحي وانتماء اجتماعي لا يمكن صناعته بتدخل خارجي، مما يجعل من البدائل المقترحة غير مؤهلة للقيام بما كلفت به، وهذا يعني ميلاد حلقة فراغ كبيرة ستكلف المجتمعات المستقبلية غاليا، فالطبيعة البشرية المشتركة لا يستهان بها ولا تقبل الإحالة للغير(بروكمان، 2005، ص 49) كما لا يصح التلاعب بها بيولوجيا لأن ذلك يعني نهاية البشرية وميلاد البشرية الاصطناعية التي لا يمكن التحكم فيها أو قيادتها.

إن التصميم البيولوجي الجديد لا يتوقف عند تجارب مخبرية موجهة لأغراض علمية وعلاجية، بل إن مكمن الخطر يتمثل في تحويل تلك التصاميم نحو الأغراض التجارية والاقتصادية

ضمن مشاريع كبرى تهدف لتغيير طبيعة البشرية لتواكب المتطلبات الاقتصادية والسياسية المستقبلية، والتي لا تتحقق إلا بصناعة إنسان الحريات والاستهلاكات الذي يشكل عضد المجتمعات الفائقة التطور التكنولوحي، والذي لا ينتمي إلا للمؤسسات التي يشتغل فيهاولا يبالي إلا بخدمتها لأنها هي الوحيدة القادرة على تلبية إشباعاته الذاتية المتوهمة، وهنا تتدخل تكنولوجيا الاتصال المعاصرة لتدعيم هذا التوجه فكريا وثقافيا ونفسيا، والشروع في مزاولة تفكيك الروح الجماعية للمجتمعات وتهميش الأسرة ومزاحمتها من خلال التبشير بالعالم الافتراضي وفصل الأفراد عن أسرهم ومنحهم فرصة التحرر من قيود المراقبة الأسرية وضغوطات القيم التقليدية والتماهي المطلق مع وهم الشبكات، الأمر الذي يضع المؤسسات الاجتماعية التقليدية بما فيها الأسرة في خانة الخطر الوجودي والشلل الوظيفي، فهي مجبرة حينها على مقاومة هذا التوجه أو الاستسلام، وعموما تشير الملاحظات الاستشرافية إلى التحديات الخطيرة التالية:

4-1- الإنسان اللا أسري والتفكيك النهائي للأسرة

على غير ما تآلفت عليه البشرية عبر تاريخها الطويل تتجه البيوتكنولوجيا المفرطة إلى فرض سيناريوهات أكثر تطرفا في إقصاء الأسرة من المشهد الاجتماعي العام، فهي تعيد إنتاج من حيث تعلم أو لا تعلم فكرة الذات الفردية المستقلة وتنتصر لأطروحاتها، ولا يمكن تخيل حجم التوهم بالقدرة على صناعة الوعي الفردي الحر الذي يقف وراء اتخاذ القرارات الفردية الحرة (هاريس، 2022، ص24)، هذا التوهم الذي يدفع باستمرار نحو المزيد من تحقيق الماكسب لصالح الفردانية على حساب الروح الاجتماعية للأسرة، غير أن البحث المخبري في علم البيولوجيا مثلا لم يعد يكترث تماما بالمسار الطبيعي للوراثة البشرية ومخرجاتها الطبيعية البطيئة والتي تكون في غالب الأحيان لصالح فرض النمطيات التقليدية في التفكير والسلوك، بل إن التوجه الربحي وهيمنة الإمبراطوريات الرأسمالية تفرض على البيوتكنولوجيا في توجه مستقبلي خطير الإسراع في العمليات المخبرية لإنتاج إنسان مخبري نموذجي قادر على إشباع نهم الشركات العملاقة وقادر على تلبية شروطها الإنتاجية والمهنية وخال من الارتباطات الأسرية على اعتبار أن هذه الارتباطات تعيق عملية الإنتاج وتشكل ضغطا سلبيا أمام عقيدة الربحية لهذه الشركات، وإذا كان إنتاج إنسان الآلة هذا قاب قوسين أو أدنى في الغرب فإن هذا ينذر بميلاد عصر الإنسان اللا أسري، أي ميلاد النسخة الثانية والمشوهة من الإنسان الطبيعي، ويعمد في هذه النسخة أن يكون الإنسان شبه المصنع بلا بعد أسري وبلا وشائج اجتماعية وشديد الارتباط والتعلق بمجال عمله ونشاطه المهني الأدائي، مما يعني أن البيوتكنولوجيا تقود الإنسانية نحو ثورة اجتماعية غير مسبوقة تلتهم المسلمات الاجتماعية التقليدية وتفرض شكلا جديدا من المجتمع يتأسس وفق العلاقات الاقتصادية فقط بدلا من العلاقات الاجتماعية المتنوعة، ويكون الإنسان اللا أسري فيها أبرز مميزاتها وخاصيتها الأساسية التي تحقق أهداف الشركات العابرة للقارات وتشبع نهم الرأسمالية المعولمة اللامحدود، فهذا الإنسان الجديد المستنسخ بيولوجيا كما يقول "فرنسيس فوكوياما" لن تكون له علاقات متناسقة وسيكون النسيخ ابنا أو بنتا توأما للوالد الذي استنسخ منه(فوكوياما، 2002، ص291) الأمر الذي يشكل نكسة كبرى في تاريخ العلاقات والروابط الاجتماعية الأسرية ليس بمعناها الأخلاقي فقط ولكن بمعناها الاجتماعي والثقافي والوجودي أيضا.

يبدو أنه ليس من السهل تخيل وصول الأسرة إلى حالة الحياد مستقبلا لكن التحالف الرأسمالي مع المد البيوتكنولوجي يسعى بكل قدراته المبتكرة إلى اختلاق واقع اجتماعي جديد لا يأبه فيه للمتطلبات الاجتماعية والأخلاقية، لذلك تسعى الحكومات في الغرب إلى التسريع في وتيرة التشريعات القانونية التي تسمح بتطوير البحوث العلمية في اتجاه تطوير السلالة البشرية حتى وإن كان ذلك بغرض طبي علاجي كمرحلة أولى، دون أن يمنعها ذلك من مراعاة مواقف الاتجاهات

الأخلاقية التي تزامنت مع الثورة البيوتكنولوجيا والتي تعمل من أجل حماية التوازنات الأخلاقية في مجال البحوث الوراثية، فالتسارع البحثي ألمخبري في مجال الاستنساخ والخلاية الجذعية وهندسة الخط الجرثومي لا يمكن أن تستقل كليا ودون قيد أو شرط أو دون مواجهة عن المرجعيات الأخلاقية الإنسانية ومختلف المواقف السياسية المتباينة حولها(فوكوياما، 2002، ص 288) ولا يسعها فرض منطقها الثوري والتقني بعيدا عن التوافقات الاجتماعية الكبرى التي تفرضها المطارحات الحادة بين مختلف النخب الاجتماعية المتباينة في مثل هذه المواضيع الإستراتيجية، غير أن النظر إلى حالة التجذر الواقعي التي أصبح يتمتع بها الذكاء الاصطناعي في تفاصيل الحياة البشرية اليوم وتعاظم الحاجة إليه في مجالات الطب والاقتصاد والبيئة والتعليم تشي بأن المعركة الأخلاقية مع البيوتكنولوجيا ستظل محتدمة وسيظل أنصار منطق التطورية يحققون مكاسب جديدة وسيفرضون جدارتهم مع الوقت، خاصة وأن الكثير منهم يختفون خلف مبررات واقعية وعلى رأسها الارتفاع المهول لعدد البشر الذي بلغ ثمانية ملايير إنسان مع مطلع هذه السنة وشح الموارد الطبيعية والغذائية والتغيرات المناخية الكبيرة، مما يقتضي حسبهم حتمية الاستعانة بالبيوتكنولوجيا لتطوير سلالة بشرية قادرة على التعامل مع هذه التغيرات الجذرية.

وبعد كل هذا السجال لا شك أن الأسرة الإنسانية مقبلة على تغييرات جذرية تقلب نهائيا وضعها ووظيفتها ومكانتها وتبتعد بها كثيرا عن طبيعتها وسلطتها التقليدية، وسيكون الإنسان اللأسري النموذج البشري الجديد الذي يطبع المشهد الاجتماعي المتوقع، وستشهد الأزمنة القادمة تزايد القابلية نحو تبني الاستخدامات البيوتكنولوجية والقبول بالتعديلات الوراثية التي تقترحها على الجنس البشري بدعوى التكيف مع متطلبات التغيرات الصناعية والبيئية ومقتضيات المرحلة الجديدة.

4-2- النسخة الجينية وتراكم القيم السائلة

لم يعد هناك شك بأن العقل الصناعي والابتكاري قد تمكن وإلى أبعد الحدود من فرض نمط جديد من الحياة الاجتماعية، ويعتمد هذا النمط الجديد كثيرا على السرعة في بناء وإنهاء العلاقات، وضعف التماسك الاجتماعي، وعدم ثبات المفاهيم والمعايير والقيم، وتفكيك المؤسسات الاجتماعية التقليدية، ويمكننا أن نسمي هذا الوضع الجديد بالحالة الاجتماعية السائلة، حيث يتحول كل ماهو اجتماعي وأخلاقي وقيمي دائم إلى الوضع المؤقت الذي لا ينفك يتغير ويتبدل بحسب ما تقتضيه حيوية التكنولوجيا وطموحات العقل الصناعي المعاصر، فالميزة الأساسية للمواد السائلة عدم قدرة جزئياتها على الاحتفاظ ذاتيا بعناصر التماسك وقابليتها للميوعة ومن ثم تغير شكلها في حالة الحركة والتفاعل والنشاط(باومان، 2016، ص 41)، لذلك ستكون الحالة السائلة الميزة الرئيسة للمجتمعات مستقبلا، وستنقلب حالة الجمود والثبات التي ألفناها والتي تميز منظومة القيم إلى حركة متسارعة جدا تتغير معها القيم والمعتقدات والمعايير والعلاقات والسلوكيات، وحتى هذا التغير نفسه سيكون هو الآخر عرضة للتغير، بمعنى أنه مع الوقت سيكسب الخاصية السائلة، ومنه فالمتوقع هو نهاية مرحلة التراث القيمي الحالي وبزوغ مرحلة القيم المؤقتة التي تشبع حاجات مرحلة محددة وتزول بزوالها، وسيتم الانتقال بسرعة إلى توليد قيم جديدة تؤطر المرحلة الجديدة وتمنحها الشرعية في انتظار المراحل القادمة التي ستنتجها التكنولوجيا والصناعة مستقبلا.

وانطلاقا من هذا فالنسخة المقبلة للأسرة ستشكل ثورة اجتماعية وأخلاقية كبرى في تاريخ البشرية وفي تاريخ الغرب على وجه الخصوص، ليس من جهة تراتبية التغير المادي فقط، وإنما من جهة تراكم القيم الجديدة وما يترتب عنها من تمظهرات اجتماعية مبتدعة وتحولات جذرية في كينونة الأسرة والمجتمع معا، وإن كنا هنا لا نجادل عن حتميات التغير الاجتماعي فإننا في الوقت

ذاته نحفر في طبيعة القيم المقبلة وما يتوالد عنها من أخلاق وكيف تتشكل أبعادها الانقلابية على مستوى الأسرة، ويبدو أن الوضع الجامد للقيم قد ولى بغير رجعة وأن العصر القادم هو عصر القيم السائلة بامتياز، بحيث سنكتشف أن القيم لن تخضع في الوضع الجديد لقانون الثبات والديمومة وحيازة السلطة المطلقة، وإنما ستكون القيم في حالة سائلة لا تفتأ تتغير، وغير قادرة على بسط سلطتها التقليدية إلى ما لا نهاية، بل وستكون في حالة تهجين مستمر لتبرر تغول البيويكنولوجيا والرغبات اللامتناهية للروح الصناعية المعاصرة ولتقنع العالم بحتميات القبول بمشاريعها الثورية، وعليه فإن العصر القادم سيعمل على تحلل التوافقات الاجتماعية التقليدية بما في ذلك منظومة القيم التي على أساسها تشكلت الأسرة واكتسبت بها أدوارها ومكانتها المعروفة، ولعل أكثر ما يمكن أن يميز العصر القادم هو أنه لن يكون عصر مؤسسة الزواج كما تعودنا عليها، وإنما سيكون عصر ذوبان الأسرة وانتشار ثقافة المعاشرة ونهاية العلاقات الدائمة والتحول إلى العلاقات المؤقتة التي تبدأ بقرار ثنائي وتنتهي بقرار فردي(باومان، 2016، ص 217)، والتي تؤسس لها معطيات الواقع وضرورات التطور وحتمية المصالح المشتركة، مما يعني أن الصبغة الاستقلالية للعلاقات الاجتماعية ستتوسع أكثر وستأخذ مداها الواسع في الهيمنة وفرض نموذجها بمساعدة البيوتكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصال المنفلتة، وسيعمل هذا الوضع الجديد على تهميش البنية الأسرية التقلدية وخفض حجم التوقعات الإنجابية والتربوية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية منها، فالطفرة في علم البيولوجيا بإمكانها أن تضمن استمرار التوالد البشري وتفريخ سلالات منتقات من البشر وبمعايير صناعية وبحسب الحاجة التي تحددها القوى الرأسمالية، وفي هذه الحالة تتراجع الحاجة إلى الأسرة وتتقلص أسباب الاعتماد عليها لأن البيوتكنولوجيا ستخترق القوانين التكاثرية مما يفرض على الأسرة المستقبلية أن تناضل من أجل ان تستمر بشكلها الطبيعي المعهود، فالهدف الأرفع الذي يمكن أن تحققه هو المحافظة على وجودها في ظل التطورات الصناعية والاتصالية الرهيبة التي تصنع قيمها السائلة وتفرضها باستمرار بل وتجعل منها شرطا أساسيا للقدرة على الاستمرار والبقاء، خاصة وأن التسهيلات الخدماتية والتواصلية التي تنتجها التكنولوجيا تدفع باستمرار إلى تعزيز قيم الفردانية والتحرر من سلطة المؤسسات التقليدية بما فيها سلطة الأسرة ومنظومتها القيمية الجماعية، فالأولوية ستكون للوضع الجديد الذي سيفرضه الذكاء الاصطناعي وقدرته على الاستمرار في التعديلات الوراثية وقيادة البشرية نحو فتوحات علمية مجهولة يصعب علينا الآن تصور الحالة التي سيكون عليها المجتمع حينها، وعليه سنتأكد باستمرار أن الذكاء الاصطناعي واستخداماته المتقدمة في الاتصال والصناعة والهندسة الوراثية سينتج واقعين اجتماعيتين يتمثل الأول في صراع القيم ومزيد من التغول للقيم السائلة، ويتمثل الثاني في القلق والخوف من المستقبل وعدم اليقين فيما سيأتي(آلليبني وسارويتز، 2013، ص 140)، لأن منطق اللاحدود واللاقيود الذي يسيطر على البحث العلمي اليوم سيقود البشرية إلى المجهول وربما إلى نقطة اللارجوع.

إن القيم السائلة لا تعني سرعة التغير وعدم الثبات في طبيعة وسلطة القيم فقط، وإنما تعني أيضا وبشكل أدق موت المجتمع ودمار الأخلاق ومعايير ضبط الفعل الاجتماعي وهيمنة النزعة الاستهلاكية وانحصار الشعور المشترك بوحدة الوجود ومتطلبات التضامن، والتي تفضي إلى ميلاد المجتمع المصنع غير الطبيعي، المجتمع الذي يكون فيه الإخلاص للذات هو طوق النجاة، والالتزام بسعادة اللحظة وإشباع حاجة الراهن هو القيمة الأكثر حضوة وحضورا، والولاء للمؤسسة الاقتصادية أكثر قيمة وأهمية من الولاء للمجتمع، ففي زمن القيم السائلة تتمحور الأخلاق في حدود الإشباعات المادية المتعالية، وفي السعي من أجل البقاء وتضخيم الذات الفردية وتنميط حسابات الربح والخسارة وتقديس اللذة(باومان، 2016، ص 67). وضمن هذا الوضع تجد الأسرة نفسها في موقف متردي يكاد يكون لا وظيفيا، بحيث تفقد آليات التكيف مع هذا الوضع السائل وغير

الثابت، وبالتالي تخسر مسببات وجودها وغايات استمرارها، فبالإضافة إلى تراجع الوظيفة البيولوجية سوف تتراجع وظائفها التربوية والثقافية والأخلاقية ولن تعود صانعة ولا نقالة للقيم باعتبار أن الصناعة والتكنولوجية ستطور قيمها وتفرضها على المجتمع بطفراتها ومتحوراتها التي لا تنتهي مما يجعل من السيولة الميزة الأكيدة للقيم مستقبلا.

ـ خاتمة

من خلال ما سبق ننتهي إلى القول بأن تمدد آفاق البيوتكنولوجيا وثورة المعلوماتية وطغيان الذكاء الاصطناعي لم يسفر بعد عن كل تفاصيله ومخرجاته المتعلقة بالأسرة وجدليات القيم، بل كل ما طرح لحد الساعة لا يعدو أن يكون الجزء الظاهر فقط من جبل الجليد، فالسيرورة المتسارعة والمتحررة التي تسير بها البيوتكنولوجيا اليوم ونهم الرأسمالية العالمية ورموزها من الشركات العابرة للقارات ومخابر البحث العلمي ذات الطابع الربحي لن تستنكف أن تحطم كل شيء أمامها من أجل تحقيق استراتجياتها، لذلك يتم تهيئة المجتمعات إعلاميا على تقبل الطبيعة الجديدة التي ستكون عليها مستقبلا والتكيف مع شكلانية القيم السائلة التي سوف تؤطر وجودها بكل تفاصيله، وعموما يمكننا الوقوف على الاستخلاصات المهمة التالية:

- المد العلمي المادي والتقني والبيولوجي تاريخيا دائما ما كان يصطدم مع الحمولة القيمية والعقدية والثقافية للمجتمع، لكن البيوتكنولوجيا والتكنولوجيا الاتصالية المعاصرة تجاوزت موقف الاصطدام إلى موقف إعادة تشكيل المجتمع، والشروع الفعلي في بناء المجتمع المصنع والاستهلاكي وفق متطلبات الربحية الرأسمالية المحضة؛
- يشكل الإنسان اللا أسري نقطة الارتكاز الأساسية في هذا النموذج المجتمعي المصنع، بحيث يؤدي فيه الإنسان اللا أسري دور إعادة إنتاج قوة ونفوذ الرأسمالية، باعتباره إنسانا استهلاكيا من جهة وباعتباره يدين بالولاء لمن يوفر له الإشباعات المختلفة ولا يدين للمجتمع ولا للأسرة؛
- تعمل البيوتكنواوجيا بتحالفاتها مع تكنولوجيا الاتصال المعاصرة على تقزيم وتفتيت الدور التقليدي للأسرة الإنسانية والانتقال إلى مرحلة ما بعد الأسرة، وهي مرحلة الوجود الأدنى للأسرة، بحيث تعمل المعرفة ومخرجاتها التكنولوجية على تمكين الإنسان الفرد من كل احتياجاته البيولوجية والتربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية دون الحاجة إلى الاعتمادية التقليدية على الأسرة؛
- كما تعمل البيوتكنولوجيا بتحالفها مع تكنولوجيا الاتصال المعاصرة على إنهاء السلطة الأخلاقية والمعنوية والسلوكية للقيم وتحرير البناء المجتمعي الجديد من منظومة القيم الثابتة، من خلال إنتاج القيم السائلة التي تطبع العقل والوجدان والذوق والرغبات الإنسانية مع منتجاتها، وتحرص على تأطير الوجود الإنساني الجديد وفق ما يحافظ على استمرار الرأسمالية ومدها التكنولوجي والصناعي الرهيب؛
- تقود البيوتكنولوجيا ووسائل الاتصال المعاصرة والروح الصناعية المفرطة المجتمع الإنساني إلى المجهول خاصة على المستويين الأخلاقي والقيمي، بحيث تشكل المسألة الأخلاقية مستقبلا الانشغال الأكبر، ليس من ناحية العلاقات الاجتماعية ومكانة الأسرة فقط، ولكن أيضا من

ناحية الوجود المجتمعي برمته وسيطرة الذكاء الاصطناعي ونهاية المنظومات الوجدانية والمعيارية التي أسست للوجد الإنساني والاستسلام الكلي لروح الآلة وقوانين المادة.

- قائمة المراجع

- نيكولاس، لومان. (2010). مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة يوسف فهمي حجازي، ط1، بغداد: منشورات الجمل.
- نوربرت، إلياس. (2014). مجتمع الأفراد، ترجمة هاني صالح، ط1، اللاذيقية: دار الحوار للنشر والتوزيع.
- جورج، ريتزر وجيفري، ستيبنسكي. (2021). النظريات الحديثة فيعلم الاجتماع، ترجمة ذيب بن محمد الدوسري وآخرون، ط1، الرياض: مكتبة جرير.
- إيفا، إيلوز. (2021). حميميات بارد: تشكيل الرأسمالية العاطفية، ترجمة كريم محمد، ط1، الجبيل: دار صفحة سبعة للنشر والتوزيع.
- ديفيد، ماك كرون. (2007). علم اجتماع القومية، ترجمة سامي خشبة، ط1، مصر، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- ألان، توران. (2020)، الحداثة المتجددة: نحو مجتمعات أكثر إنسانية، ترجمة جلال بدلة، ط1، لبنان، بيروت: دار الساقي.
- جيروم، بينيدي. (2007). القيم إلى أين، ترجمة زهيدة درويش جبور وجان جبور، ط1، المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون.
- لويس، بينيتو. (2014). نظرية العالم الاجتماعي عند بيار بوردو، ترجمة محمد أمطوش، ط1، إربد: علم الكتب الحديث.
- سعيد، محمد الحفار. (1984). البيولوجيا ومصير الإنسان، ط1، الكويت: منشورات عالم المعرفة.
- جون، بروكمان. (2005). الإنسانيون الجدد: العلم عند الحافة، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، ط1، مصر، القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة.
- فرنسيس، فوكوياما. (2002). نهاية الإنسان عواقب الثورة البيوتكنولوجيا، ترجمة أحمد مستجير، ط1، مصر، القاهرة: مؤسسة إصدارات سطور.
- زيغمونت، باومان. (2016). الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
- برادان، آللنبي ودانيال، سارويتز. (2013). حالة الآلة – الإنسان، ترجمة حسن الشريف، ط1، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- زيغمونت، باومان. (1016). الأخلاق في زمن الحداثة السائلة، ترجمة سعد البازعي وبثينة الابراهيم، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي.